

بسم الله الرحمن الرحيم

ميلاد دولة ليبيا الحديثة

وثائق تحريرها واستقلالها

المقدمة

ظلت ليبيا بأقاليمها المعروفة - برقة، طرابلس، فزان - جزءا من الإمبراطورية العثمانية القديمة من أواسط القرن السادس عشر إلى أوائل القرن العشرين، عندما غزاها الطليان في عام ١٩١١، فدخلت من ذلك الحين في حوزتهم، حيث عقد هؤلاء مع العثمانيين معاهدة صلح في أوشى لوزان في ١٨ أكتوبر من العام التالي (١٩١٢) انسحب الأخيرون بمقتضاه من ليبيا، وانفرد الليبيون بالمقاومة ضد الاحتلال الإيطالي، ولقد كانت هذه مقاومة صارمة عنيفة استمرت طوال العشرين عاما التالية فلم تخمد جذوتها إلا بعد أن تكبد الليبيون تضحيات جسيمة. واستشهد بطلهم عمر المختار الذي أسره الطليان ثم أعدموه شنقا في سلوق في ١٦ سبتمبر ١٩٣١.

حكم الطليان ليبيا إلى وقت قيام الحرب العالمية الثانية، وهي الحرب التي ما لبثوا أن دخلوها في يونيو ١٩٤٠ إلى جانب ألمانيا، فالفوا معها محور برلين - رومة، وصارت ليبيا أحد ميادين الحرب الهامة، وظل النضال سجالا بين قوات المحور بها وبين جيوش الإنجليز والفرنسيين من أنصار الجنرال (ديجول) الذين عرفوا وقتذاك باسم (الأحرار) إلى أن لحقت الهزيمة نهائيا بالطليان والألمان، فارتدوا عن لبييت بأسرها، وكان خروجهم الأخير من طرابلس الغرب في يناير ١٩٤٣.

وعند انهزام إيطاليا خضعت المنطقة الشمالية للبريطانيين الذين أنشأوا إدارة عسكرية «مؤقتة» في كل من برقة وطرابلس، ومنفصلة إحداهما عن الأخرى انفصالا تاما، بينما خضعت المنطقة الجنوبية - منطقة فزان - لحكم

الفرنسيين الذين أنشأوا بدورهم إدارة عسكرية بها، باعتبار أن الفرنسيين هم الذين قاموا بالعمليات العسكرية لتي أخرجت الطليان وحلفاءهم من ههذ المنطقة. وعلى ذلك فقد تجزأت ليبيا بسبب إنشاء هذه الإدارات الثلاث من إنجليزية وفرنسية إلى أقطار منفصل بعضها عن بعض.

وكان سبب إنشاء هذه الإدارات العسكرية «المؤقتة»، أن الحرب كانت لا تزال دائرة ولما ينعقد الصلح بعد مع الطليان، حتى يمكن الفصل فى مصير مستعمرات إيطاليا الأفريقية سواء فى ليبيا أم فى أريتريا أو الصومال، ولذلك كان موضوع مصير المستعمرات الإيطالية السابقة من المسائل التى عنت بها الدول (أو الديمقراطيات الغربية) المنتصرة فى الحرب عندما شرعت هذه تبحث أمر المعاهدات المنتظر إبرامها مع الدول المنهزمة ومنها إيطاليا ولقد تناول مؤتمر بوتسدام Potsdam من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى موضوع معاهدات الصلح ضمن ما بحثه من مسائى أخرى بين ١٦ يوليو و٢ أغسطس ١٩٤٥؛ وفى ٢ أغسطس صدر بروتوكول فى برلين، أنشئ بمقتضاه مجلس وزراء خارجية المملكة المتحدة (بريطانيا)، وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وهم ممثلو الدول الخمس الكبرى، لتحضير مشروعات معاهدات الصلح، وعلى أن يعقد اجتماعه عادة فى لندن، وقد انعقد هذا المجلس للمرة الأولى فى لندن فى ١١ سبتمبر ١٩٤٥ ووالى اجتماعاته بها حتى ٢ أكتوبر، وكان فى أثناء ذلك أن وضع المشروع الأولى لمعاهدة الصلح المزمعة مع إيطاليا. وبين ١٠، ٢٤ ديسمبر من العام نفسه عقد وزراء خارجية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اجتماعات عدة فى موسكو، حيث اتخذوا قرارا بأن يوالى نواب وزراء الخارجية اجتماعاتهم فى لندن لوضع مشروع معاهدات الصلح مع: (إيطاليا، ورومانيا، وبلغاريا، وفنلندا)، على أن تقوم الدول الموقعة على شروط الهدنة مع إيطاليا (منذ سبتمبر - نوفمبر ١٩٤٣) بتحرير نصوص معاهدة الصلح النهائية معها.

وفى باريس فى ١٠ فبراير ١٩٤٧ عقدت معاهدات الصلح مع إيطاليا وبلغاريا ورومانيا وفنلندا، ويعنينا منها معاهدة الصلح مع إيطاليا، وبخاصة فيما يتعلق بمصير مستعمراتها الأفريقية السابقة. وقد تضمن الملحق الحادى الحادى عشر لهذه المعاهدة تصريحاً صدر فى نفس يوم إبرامها (١٠ فبراير ١٩٤٧) عن دول روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، يتعلق كذلك بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة.

فبمقتضى المادة الثالثة والعشرين من المعاهدة، أعلنت إيطاليا تنازلها عن كل حق أو سند لها فى الأقاليم الإيطالية فى إفريقية - أى ليبيا وإريتريا والصومال الإيطالى - ثم نصت هذه المادة على أن تظل تلك الممتلكات السابقة فى ظل إدارتها الحالية - وهى الإدارات العسكرية الإنجليزية والفرنسية السابقة الذكر - وذلك إلى أن يتم البت فى مصيرها وعلاوة على ذلك فقد تعهدت الدولة الأربع - روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا - بمقتضى المادة الثالثة والعشرين ذاتها، بأن تقوم كل منها فى مدى عام من نفاذ هذه المعاهدة بتقرير مصير هذه الممتلكات نهائياً بالاشتراك فيما بينها، وذلك بالطريقة المقررة فى التصريح الصادر فى نفس اليوم والملحق بالمعاهدة. وأما هذا التصريح فقد تضمن أموراً ثلاثة، أولها: النص على أن الدول الأربع ستقرر المصير النهائى للممتلكات المشار إليها، وأنها ستفصل فى المسائل الخاصة بالحدود، على أن يجرى ذلك كله فى ضوء رغبات السكان ومصالحهم ورفاهيتهم ومصصلحة السلام والأمن مع مراعاة مصالح الدول الأخرى التى يهملها الأمر، وأن يتم فى بحر ستة تبدأ من نفاذ المعاهدة. وثانيها: أنه إذا عجزت الدول الأربع عن الاتفاق على مصير أى إقليم من هذه الأقاليم الثلاثة (ليبيا، إريتريا، الصومال) فى خلال ستة من تنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا، صار عرض الأمر حيثئذ على الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى توصى هذه «بما تراه فى هذا الشأن»، وقد اتفقت الدول الأربع على

قبول هذه التوصية واتخاذ الخطوات المناسبة لتنفيذها. وأما ثالثها: فهو النص على أن يستمر مندوبو أو وكلاء وزراء الخارجية في بحث مسألة الفصل في مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، وذلك بغرض عرض توصياتهم في هذا الشأن على مجلس وزراء الخارجية، كما يقومون بإرسال لجان للتحقيق لأى مستعمرة من مستعمرات إيطاليا السابقة، وذلك بغرض عرض توصياتهم في هذا الشأن على مجلس وزراء الخارجية، كما يقومون بإرسال لجان للتحقيق لأى مستعمرة من مستعمرات إيطاليا السابقة، وذلك بغرض تزويد المندوبين بالمعلومات اللازمة عن هذا الموضوع وللتأكد من وجهات نظر السكان المحليين.

وجير بالذكر أن معاهدة الصلح مع إيطاليا هذه قد تم التصديق عليها في ١٥ سبتمبر ١٩٤٧ فصارت نافذة من هاذ التاريخ.

ولقد ترتب على ما تقدم إذًا، أن الإدارات العسكرية التي أقيمت أصلا في الظروف التي سبق ذكرها بصورة «مؤقتة»، قد امتد أجلها إلى الوقت الذي تقرر الدول الأربع فيه مصير ليبيا نهائياً، فبقيت الإدارة العسكرية البريطانية في برقة، وزميلتها الأخرى في طرابلس، بينما بقيت الإدارة العسكرية الفرنسية في قران. ولزم لذلك بقاء هذه الأقاليم الثلاثة منفصل بعضها عن بعض، أى بقاء ليبيا مقطعة الأوصال مجزأة فترة أخرى من الزمن.

وئمة نتيجة أخرى، هي أنه عملاً بما جاء في تصريح ١٠ فبراير ١٩٤٧، وتطبيقاً لنصوص معاهدة الصلح التي صارت نافذة بعد التصديق عليها في ١٥ سبتمبر لم يلبث أن انعقد مجلس نواب وزراء الخارجية بلندن في ٣ أكتوبر من العام نفسه، وفي ٢٠ أكتوبر قرر إرسال لجنة تحقيق رباعية - أى تضم مندوبين عن الدول الأربع الموقعة على معاهدة الصلح لزيارة المستعمرات الإيطالية السابقة، كما عقد مؤتمراً في غضون شهر نوفمبر من العام نفسه ١٩٤٧ استمع فيه إلى آراء الدول الأخرى «المعنية بالأمر» وذات

المصلحة كإيطاليا وأثيوبيا ومصر، فيما يتعلق بمسائل تعديل الحدود بينها وبين المستعمرات الإيطالية السابقة - ليبيا، إرتريا، الصومال - وتقرير مصير هذه البلدان نهائياً.

ولقد أدلت مصر أمام مؤتمر لندن بوجهة نظرها فيما يتعلق بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة، ومنها ليبيا، كما عرضت مطالبها بوصفها من الدول «المعنية بالأمر» بشأن وجوب تعديل الحدود بينها وبين ليبيا بالصورة التي تمكن مصر من المحافظة على سلامتها في المستقبل بعد أن أظهرت تجارب الحرب العالمية الأخيرة أن من الخطر بقاء حدودها الغربية ضعيفة وفي مقدور الجيوش الغازية اختراقها في يسر وسهولة، أضف إلى هذا أن مصر كانت قد أجبرت في ظروف سابقة على النزول للغير عن أهم مواقعها الاستراتيجية في خط حدودها الغربية، وقد آن لها حيثئذ وقد ساهمت في هزيمة قوات المحور، أن تسترد عند الفصل في مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة ما كانت قد خسرت من أراضيها لإيطاليا على الحدود الليبية - المصرية. وكانت مصر قد اعتبرت في عداد الدول «المعنية بالأمر» منذ أن نجح مسماهما من أجل الانضمام إلى مؤتمر الصلح في باريس في أغسطس ١٩٤٦ واستطاعت توضيح مطالبها لدى مؤتمر الصلح، ومن قبله لدى مجلس أو مؤتمر وزراء الخارجية ولدى حكومات الدول الخمس: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا منذ عام ١٩٤٥، وذلك فيما يتعلق بمصير ليبيا (وسائر المستعمرات الإيطالية السابقة) وتعديل حدود مصر الغربية، وكان المبدأ الأساسى الذى تمسكت به مصر أن يكون للشعب الليبى الحق فى تقرير مصيره بنفسه، على أساس أن استقلال البلاد ووحدها - أى إنشاء دولة واحدة غير مجزأة أو مقطعة الأوصال، ومستقلة ذات سيادة هو المصير الذى سوف ينشده الليبيون عن استفتاءهم، وقد ضمنت ذلك كله مذكرتها إلى مجلس وزراء الخارجية فى لندن بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٤٥.

ولم تكن مصر التي تاخمت حدودها لليبيا، ونشأت بين شعبها والشعب الليبي صلات وثيقة مباشرة منذ أجيال عديدة، وخاصة إبان حكم الطليان السابق حيث استمرت ملجأً أميناً لليبيين ورؤسائهم من بطش الاستعمار الإيطالي الفاشي، هي وحدها التي نشدت الاستقلال والوحدة لليبيا، بل أيدها في ذلك سائر أعضاء جامعة الدول العربية، التي صدر ميثاقها في ٢٢ مارس ١٩٤٥، والتي اهتمت بمسألة ليبيا منذ أن تألف مجلس وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى لبحث معاهدات الصلح مع إيطاليا وغيرها من الدول التي سبقت الإشارة إليها، فلم تكذب تنقضي أسابيع معدودة على تأليف هذا المجلس، حتى كانت جامعة الدول العربية ولما ينقض من عمرها ستة أشهر فحسب، قد بسطت مطالبها لليبيا، متحدثة في ذلك باسم الشعب الليبي نفسه الذي يريد الوحدة ويستهدف الاستقلال التام، وأن يجرى استفتاء حر في البلاد كي يتسنى للشعب الليبي أن يقرر مصيره بنفسه، حتى إذا قال كلمته تأكد لدى الدول صدق ما تذهب إليه (الجامعة) من حيث تصميم الليبيين على تحقيق أمانهم القومية، ولقد أضافت الجامعة مطلباً إلى ما تقدم هو انضمام ليبيا - عند استقلالها - إلى جامعة الدول العربية، تلك المطالب بسطتها الجامعة في مذكرتها إلى وزراء خارجية الدول الكبرى في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥.

ونحن لا نبغى الآن التبسط في عرض سياسة مصر أو سياسة جامعة الدول العربية أو جهودها في سبيل قضية ليبيا في هذه المرحلة، فسوف يجد القارئ ذلك كله مفصلاً في الفصول التالية، ولكن الذي يعيننا أن مصر وجامعة الدول العربية، قد ظلنا مستمسكين بمبدأ الاستفتاء لا تجديان عنه - على نحو ما أوضحته مصر لمجلس وزراء خارجية الدول بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٤٥، ثم أوضحته الجامعة العربية في مذكرتها السالفة الذكر في الثامن والعشرين من الشهر نفسه. وهو المبدأ الذي أقرته معاهدة الصلح مع إيطاليا، وتضمنه تصريح ١٠ فبراير ١٩٤٧، ثم عمل به - على نحو ما رأينا -

مجلس وزراء خارجية الدول حينما قرر في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧، إرسال لجنة التحقيق الرباعية لبحث الحالة واستفتاء ضعوب المستعمرات الإيطالية السابقة في مصيرهم.

ولقد ترتب على هذا كله نتيجة أخيرة هامة، هي أن (الاستفتاء) المنتظر لن يكون مجدديا، بل على العكس من ذلك سوف يكون حتما مؤذيا، إذا أسفر - لسبب أو لآخر - عن غير الأمور الثلاثة التي اشتركت مصر وجامعة الدول العربية في المطالبة بها لليبيا على اعتبار أنها مقصد الشعب الليبي قاطبة أو أكثرته الساحقة: الاستقلال، الوحدة، الانضمام إلى الجامعة العربية. لقد خيم الاستعمار الأجنبي على ليبيا ثلاثين عاما طويلا، أعقبها احتلال عسكري «أجنبي» آخر، استطاع أن يغرس جذوره في البلاد مدة خمس سنوات تقريبا، في أحوال كانت أعنف وأشد قسوة ما عرفته خلال الأعوام السابقة جميعا: ماديا بسبب أهوال الحرب التي قضت على الأخضر واليابس، وروحيا، لأن ما حدث من كر وفر واحتلال وجلاء، وما صحب ذلك من تضحيات في الأرواح والأموال، قد أوهن عزيمة بعض الناس، وزعزع الثقة في القدرة على ممارسة الاستقلال إذا كان الاستقلال هو مصيرهم، وخيل لفريق آخر أنه لما كانت إمكانيات البلاد معدومة بعد كبوتها الطويلة، والإنجليز قد أخرجوا الطليان المستعمرين وطردهم شر طردة، ومن المتوقع أن يظلوا أقوياء، ومن المنتظر أن يطول بقاؤهم، ولا سبيل حينئذ إلى تخليص الوطن منهم، وقد عرف عنهم فوق هذا كله أنهم ما غادروا قطرا حلوا به إلا ببذل الجهد الجهيد على الأقل في سبيل ذلك - خيل لهذا الفريق أنه قد يكون من الخير كل الخير لو أنهم رضوا باستدامة هذا الاحتلال الأجنبي الجديد تحت صورة من الصور؛ وصاية كانت أم محالفة إذا شئت، بعد استقلال ليس له سوى مظهره، أولئك كانوا من ذلك الحين ولا يزالون إلى اليوم أنصار التحالف مع بريطانيا، ولكن كان هناك فريق ثالث شب وترعرع في أحضان الاستعمار الإيطالي البائد،

رضيت جماعة منهم بمناصرة الإنجليز لأنهم كانوا أصحاب الحول والطول في البلاد، و«إدارتهم» قائمة في برقة وطرابلس، ففي أيديهم الأرزاق والأسلاب والغنائم يوزعونها، ومع هذا فقد ظل هؤلاء في قرارة أنفسهم يريدون عودة الإدارة الإيطالية السابقة، ثم ما لبثوا أن صادروا يعملون سافرين من أجل تمكين الطليان مرة ثانية من استعمار بلادهم سواء جاء هذا الاستعمار في شكل وصاية أم مخالفة إذا شئت كذلك بعد استقلال صوري، وليس سرًا أن الإدارة العسكرية «المؤقتة» البريطانية في طرابلس منذ أن اتضح لبريطانيا في هذه المرحلة المبكرة صعوبة ازدياد أقاليم ليبيا الثلاثة لقمة واحدة سائغة، وصح عزمها على الاستمساك مبدئيًا بإقليم برقة على الأقل، كانت هي الأخرى قد دأبت على تشجيع العناصر الموالية لإيطاليا والتي كان معروفًا ومشهورًا أنها تعتمد في نشاطها على مؤازرة الطليان «المادية» لها. حقيقة طرأ تعديل على خطة بريطانيا فيما بعد بشأن «مصير» طرابلس ذاتها، عندما اتضح لها في ظروف سوف يأتي ذكرها في حينها أنه سوف يسهل عليها البقاء في برقة وطرابلس معًا. ولكن حتى في هذه الحالة ظلت (إدارتها العسكرية المؤقتة) لا ترى بأسًا في أن يستمر في نشاطهم أولئك الدعاة الذين يعملون لحساب إيطاليا استرضاء لهذه الدولة الأخيرة، وتخذيرًا لأعصاب ساستها. فلا تثار عقبات في طريق بريطانيا قد تحول دون تنفيذ مآربها.

وكان الحال في فزان، إقليم ليبيا الثالث، لا يقل خطورة عن الحال في برقة وطرابلس، إن لم يفق عليه، ذلك أن الإدارة العسكرية الفرنسية «المؤقتة» في فزان كان قد صح عزمها على إدماج هذا الإقليم نهائيًا في إمبراطورية فرنسا الأفريقية، سواء طالب الليبيون في برقة وطرابلس، أو طالبت الدو «المعنية بالأمر» وعلى رأسها مصر، أو طالبت جامعة الدول العربية بالوحدة والاستقلال، أو طالب بذلك (الفزانة) - الفزانين - أنفسهم. وكان الفرنسيون منذ أن استتب لهم الأمر في فزان، قد اتخذوا من الإجراءات

الإدارية ما يجعل فزان مرتبطا بملكاتهم فى الجزائر، ومنفصلا انفصالا تاما عن سائر الأقاليم الليبية، بل إنهم جعلوا من فزان «صندوقا مقفلا» على غرار ما فعل الطليان بليبيا بأسرها أيام احتلالهم البائد. وكما وجد «واقعيون» - وهو ما وصف به أنفسهم أنصار الوصاية أو المحالفة البريطانية أو الإيطالية على السواء - فى برقة وطرابلس، فقد وجد «واقعيون» كذلك فى فزان يرضون بالوصاية أو المحالفة الفرنسية.

ومما تجدر ملاحظته، أنه ما كان يتفق مع أهداف الدولتين اللتين أقامتا الإدارات العسكرية الثلاث فى ليبيا - أى بريطانيا وفرنسا - أن تسترجع البلاد وحدتها السياسية والإدارية والاقتصادية، وهى الوحدة التى تمتعت بها من أزمنة بعيدة، ما عدا فترات بسيطة أيام الاحتلال لإيطالى لأسباب متصلة بنشاط عمليات الطليان العسكرية ضد الأهلىن للقضاء على المقاومة الداخلية الوطنية. تبدو هذه الاتجاهات الانفصالية من أول أيام الاحتلال الإنجليزى - الفرنسى العسكرى المؤقت، حيث أقيمت (إدارات) - أى حكومات - منفصلة حتى فى الإقليمين برقة وطرابلس، اللطين خضعا مباشرة لبريطانيا. وتلك حقيقة جديرة بإمعان النظر، لأن تجزئة ليبيا، والحيلولة دون وحدتها، بقى على الدام أحد الأسس الجوهرية التى قامت عليها سياسة بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول المناصرة لهما. والكفاح من أجل وحدة ليبيا بقى من جانب آخر دعامة هامة فى برنامج الليبين الوطنيين من ناحية، وفى برنامج مصر إحدى الدول «المعنية بالأمر»، وجامعة الدول العربية من ناحية أخرى. وكان من المتوقع، وعلى نحو ما حدث فعلا، أن يجنح «الواقعيون» فى الأقاليم الليبية الثلاثة إلى معارضة الوحدة والنفرة منها، والدعوة إلى «الانفصال» أى فصل كل إقليم من الأقاليم الثلاثة عن الآخر فصلا تاما، أو إلى ما صاروا يسمونه إنشاء «إدارات مختارة» أى حكومات محلية فى كل من برقة وطرابلس وفزان، يربط بينها رباط اسمى لا يعدو الاعتراف بإمارة واحدة

- هي الإمارة السنوسية فيحل الاعتراف بالتاج السنوسي رمزا على الوحدة المشودة والتي لا سبيل - في اعتبارهم - إلى تحقيقها، محل النظام الحكومي الواحد الذي يجعل من ليبيا دولة موحدة، يزداد تماسك بنيانها بمرور الزمن، وتنمو وتزدهر اقتصادياتها، فلا تهن ولا تضعف، ولا تفسد حياتها، ويتداعى بنيانها.

وثمة ملاحظة لا غنى عن ذكرها، هي أن هذه التيارات جميعها، لم تكن جامعة الدول العربية تجهلها، ولم تكن مصر تجهلها كذلك، أما الجامعة العربية، فلأن أمينها العام وقتئذ (عبد الرحمن عزام) كان رجلا سبق له أن اشترك مع الطرابلسيين في نضالهم القديم ضد الطليان، ولم يقطع صلته بهم، بل استطاع أن يوثق صلته بعديدين من الطرابلسيين خصوصا الذين نزحوا إلى هذه البلاد فرارا من بطش الاحتلال الإيطالي في عهد الفاشية، كما أحكم صلاته بغير هؤلاء ممن أثروا البقاء في بلادهم؛ وزاد من دعم مكانة (عبد الرحمن عزام) في طرابلس - ونحن لا ندعى أنه كان يحتل نفس المكانة في برقة أو في فزان لأسباب سوف يأتي ذكرها في موضعها - اختياره أمينا لجامعة الدول العربية عند تأسيسها، وكانت هذه منذ إنشائها قبلة أنظار أحرار الليبيين الذين نشدوا تحرير أوطانهم، فتسنى للأمين العام حينئذ أن يعرف معرفة صحيحة آراء الليبيين وأمانيتهم ومطالبهم، سواء أكان هؤلاء من الوطنيين الأحرار الذين أرادوا الوحدة والاستقلال (والانضمام إلى الجامعة العربية)، أم كانوا من «الواقعيين» الذين وإن وجدوا من المهارة السياسية، ومن الأساليب «الواقعية» كذلك عدم الاصطدام في هذه المرحلة المبكرة مع الأحرار الوطنيين، فقد كانوا يعملون لتمكين الإدارة - أي الحكم - الإيطالي السابق من العودة إلى ليبيا، أو يبيغون أن توطد بريطانيا أقدامها، ومن المعروف أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية غدت وقتذاك فيما يتعلق بليبيا المصدر الذي صارت وزارة الخارجية المصرية تستقى منه أكثر معلوماتها.

وأما المشكلة التي واجهتها مصر وجامعة الدول العربية في الوقت الذي قرر فيه مجلس وزراء خارجية الدول في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧، إيفاد لجنة تحقيق إلى ليبيا - (وإلى سائر المستعمرات الإيطالية السابقة) - لإجراء تحقيق في أحوال البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وللوقوف على آراء الليبيين في أقاليم ليبيا الثلاثة في مستقبل أوطانهم، حتى يتسنى الفصل في مصير ليبيا في ضوء ما يبيده الأهلون من رغبات، نزولا على الأحكام التي أتت بها معاهدة الصلح مع إيطاليا والتصريح الذي صدر يوم توقيعها (١٠ فبراير ١٩٤٧)؛ تقول كانت المشكلة التي وجب على مصر وجامعة الدول العربية معالجتها هي أن يبدو الأهلون متحدين في صف واحد وقد جمعوا كلمتهم على المطالب الثلاثة التي كان في تحقيقها خلاص أوطانهم: الاستقلال والوحدة والانضمام إلى جامعة الدول العربية. وتلك لم تكن مشكلة هيئة سيرة، إذا عرفنا، على نحو ما سبق ذكره، مقدار تعدد التيارات المتضاربة والخفية ومبلغ أثرها في حياة البلاد السياسية في السنوات التي تلت إقامة الإدارات العسكرية (البريطانية والفرنسية) المؤقتة بها.

ولقد كان مما أسفر عنه التفكير في أجدى الوسائل التي تكفل توحيد الصفوف في ليبيا، وجمع كلمة الليبيين على المطالب المحددة السالفة الذكر، أن تشكلت في القاهرة في غضون شهر مارس ١٩٤٧ - أي بعد مضي أسابيع محددة فحسب من توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا، هيئة تحرير ليبيا برئاسة الزعيم الليبي والمجاهد القديم السيد بشير السعداوي، على اعتبار أنه كان لماضي بشير السعداوي المجيد في الجهاد ضد الاستعمار الأجنبي في داخل بلاده ثم بعد أن غادرها لاجئاً إلى مصر وإلى جاراتها من الدول العربية الأخرى، وقد أصدر عليه الظليان حكماً بالإعدام لمقاومته لهم - ما يكفل نجاح الدعوة إلى الاتحاد وجمع الكلمة على الاستقلال والوحدة. زد على هذا أن بشير السعداوي قد أقام الدليل من زمن بعيد على حنكة سياسية كبيرة،

عندما أدرك بثاقب فكره منذ أكثر من ربع قرن مضى أن لا سبيل إلى الوحدة وتأليف القلوب بين البرقاويين والطرابلسيين إلا بمبايعة الأخيرين للسيد محمد إدريس السنوسى - جلالة الملك إدريس الأول - بالإمارة على ليبيا. فالسيد بشير السعداوى، كان الزعيم الذى آمن بالوحدة، والذى توقع المسئولون فى مصر وفى دوائر جامعة الدول العربية، أن باستطاعته هو وحده، لمكانته فى قلوب مواطنيه أهل طرابلس خصوصاً، وهم أكثر من ثلثى سكان ليبيا قاطبة، أن يقنع الليبيين بالتححرر من التيارات التحتية المتضاربة، والوقوف أمام لجنة التحقيق جماعة واحدة، تطلب الاستقلال والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية، ثم توقعوا أن نشاطه السابق من أجل الوحدة، ومسماه بشأن بيعة الإمارة فى السنوات الخالية (١٩٢٢) سوف يكسر شوة المعارضة التى بدأت تظهر حتى فى هذه المرحلة المبكرة ضد الوحدة فى برقة ذاتها، طالما أن الزعيم الذى يدعو للوحدة بين مواطنيه قد ارتضى الإمارة السنوسية على كل ليبيا. والحق أن بشير السعداوى لم ير فى تأليف هيئة تحرير ليبيا وتولى قيادتها سوى حلقة جديدة فى سلسلة الكفاح القديم من أجل الاستقلال الوطن وإساعده، وكان أن بدأت (الهيئة) نشاطها من لحظة تأسيسها.

وكان بعد عامين تقريباً أن انتقل النضال فى سبيل الاستقلال والوحدة من هيئة تحرير ليبيا إلى المؤتمر الوطنى العام لطرابلس الغرب، بزعامة بشير السعداوى كذلك، وكان لهذا الانتقال أسباب سوف يأتى ذكرها فى حينها. وكان فى أثناء مرحلة هذه النضال الجديدة أن ظفرت ليبيا من هيئة الأمم المتحدة بقرار استقلالها ووحدتها المشهور، الذى أنشأ منها دولة واحدة مستقلة ذات سيادة فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩. ومن المسلم به أن يشير السعداوى وهو يترأس وفد المؤتمر العام الوطنى لطرابلس الغرب لدى هيئة الأمم المتحدة، كان ذا أثر حاسم بفضل ما أبداه من حكمة وأصالة رأى فى فض كثير من الخلافات التى نجمت من تضارب وجهات النظر بين ما يريده الليبيون، وكان

العسداوى يتكلم باسم أكثرية الشعب الساحقة، ويؤيده وفود حكومات الدول العربية والآسيوية الصديقة، وبين ما يريده المتحدثون باسم برقة، ولكنه قد لا يكون معروفاً أن بشير العسداوى كان صاحب الفضل كل الفضل فى صدور قرار هيئة الأمم المتحدة بالصورة التى صدر بها، محققاً الوحدة والاستقلال للوطن.

لقد توقف بلوغ ليبيا استقلالها وظفرها بوحدها، بعد فترة الانتقال التى نص عليها قرار هيئة الأمم المتحدة السالف الذكر، ومدتها عامان، على الطريقة التى يجرى بها تنفيذ هذا القرار، ولكن سرعان ما اتضح خلال فترة الانتقال هذه، أن بريطانيا وفرنسا مع اقتراحهما بالقبول على قرار هيئة الأمم فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩، ما كانتا تريدان تحرير ليبيا حقيقة، ومعنى تحرير ليبيا، تمتعها بوحدها القوية السليمة واستقلالها الكامل القويم، وكانت الإدارات العسكرية البريطانية والفرنسية «المؤقتة»، والتى وجب عليها بمقتضى قرارات هيئة الأمم تسليم إدارة شؤون البلاد ونقل ما بأيديها من سلطات إلى أهلها، تمهيداً لإعلان استقلال البلاد فى الموعد المحدد، تبذل قصارى جهدها لضمان تحطيم وحدة البلاد سلفاً، وإقصاء العناصر الوطنية الرشيدة عن مهام الحكم قبل أن يحين موعد الاستقلال المنشود. وليس سرّاً خافياً أن (مجلس ليبيا الدولى) وهو المؤسسة التى أوجدها قرار هيئة الأمم السالف الذكر للإشراف على نقل السلطات وتهيئة ليبيا لاستقبال استقلالها، سرعان ما أصبح بحكم تشكيله من أكثرية لا ترى رأياً يخالف ما تراه بريطانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وقد جلس مندوبو هذه الدول الثلاث إلى جانب ممثل واحد عن شعب طرابلس، وآخر عن شعب برقة، وثالث عن شعب فزان، ورابع عن الأقلية الإيطالية بطرابلس، ثم مندوب لإيطاليا، وآخر لمصر، وآخر لباكستان - نقول سرعان ما أصبح هذا المجلس الجهاز أو الأداة التى تسنى بها خلق النظام الاتحادى (الفدرالى)، وتقطيع أوصال البلاد اقتصادياً وسياسياً،

بإنشاء حكومات محلية من هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية - هي الإدارات المختارة التي سبق الحديث عنها في بداية الكلام - في كل ولاية من الولايات الثلاث التي اقسمت إليها ليبيا: برقة، طرابلس، فزان، عدا الحكومة الاتحادية الرئيسية بهيئاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وصار لكل ولاية وال لا تربطه صلة بزميله في الولاية الأخرى، إلى جانب الملك على رأس (المملكة الليبية الاتحادية)، ولا جدال في أن نشاط «أكثرية» مجلس ليبيا الدولي الذي جرى على يديه هذا التقسيم وهذه التجزئة قد وجد في نشاط المؤسسة الأخرى التي جاء با قرار ٢١ نوفمبر ١٩٤٩، ونعنى بذلك مندوب هيئة الأمم المتحدة في ليبيا ومستشاريه ومعاونيه وخبراته ومن في عدادهم معنا لا ينضب من التوجيهات والمساعدات، ليس في إعداد (المشروعات الدستورية) والخطط «الفنية» لنقل السلطات وتهيئة الليبيين لممارسة شئونهم بأنفسهم فحسب، بل أيضاً في توجيهه - ولقد كان هذا توجيهنا ذا أثر بالغ على نحو ما سيأتى ذكره - الهيئات الأخرى التي تولدت بإرادة منفذى قرار ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ ومفسر به، بزعم تمثيل الشعب نزولاً على قرار ٢١ نوفمبر نفسه الذى نص على أن يقرر دستور ليبيا بما فيه نوع الحكومة ممثلو السكان فى الأقاليم الثلاثة، مجتمعين ومتشاورين فى هيئة جمعية وطنية.

ولم يكن وضع الدستور الاتحادى إلا خطوة لا مناص من أن تتلوها خطوة أخرى، هى إقصاء العناصر الوطنية وتشريد الأحرار ومحاربة زعامة بشير السعداوى الذى صار لدى الشعب الليبى قاطبة علما على الوحدة والاستقلال، ولم يكن الغرض من ذلك سوى تأليف (الحكومة) - أو قل الحكومات - التى سوف تتسلم إدارة الحكم عند إعلان الاستقلال رسمياً من أولئك «الواقعيين» الذين تحدثنا عنهم فى صدر هذا الكلام، وتألقت حكومة محمود المنتصر، التى عملت على نفي الأحرار وسجن الوطنيين وتشريدهم فى طرابلس خصوصاً. ثم أجرت هذه الحكومة الانتخابات، ولم تكن

انتخابات، ولا نستطيع وصفها بالزيف، لأنها لم تجر إطلاقاً في سائر أنحاء ولاية طرابلس - بيت القصيد - لأن بها أكثرية سكان ليبيا، ولأن أهلها يدينون بزعامة بشير السعداوى الوطنية - بل أعد شباط الحكومة المشرفين على الانتخاب قوائم بأصوات كتبوا أسماء أصحابها بأنفسهم. ودارت رحى معارك «عسكرية» صحيحة، كان الشعب - وهو الأغلز دائماً - ضحية الجند والشرطة المسلحين فيها من إنجليز ومحليين بالقنابل والرشاشات. حدث هذا فى يومى ١٩، ٢٠ فبراير ١٩٥٢، وفى صبيحة يوم ٢٢ فبراير أرغمت السلطات الزعيم وشقيقه السيد نورى السعداوى وله نصيب معروف فى الجهاد الوطنى منذ أربعين عاماً ونيف، على مغادرة البلاد.

ولكن ماذا كانت النتيجة؟ لم تكن سوى ما هدفت إليه بريطانيا دائماً منذ أن بدأ تشكيل الإدارات العسكرية المؤقتة فى ليبيا عام ١٩٤٣: إخضاع ليبيا لسلطانها والسيطرة على مقدراتها ومصيرها، بربطها بعجلة الاستعمار أو النفوذ البريطانى عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، ولم تذهب جهودها سدى، تلك الجهود التى بذلتها على وجه الخصوص منذ صدور قرار هيئة الأمم المتحدة فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ باستقلال ليبيا ووجدنا لإبطال أثر هذا القرار، وإبقاء ليبيا مفككة مجزأة لا قدرة لا على النهوض والانتعاش الاقتصادى، وإخضاعها للنفوذ البريطانى الأمريكى، واتخاذها ثكنة عسكرية لبريطانيا وحلفائها؛ وجعل الاستقلال بسبب هذا كله أقصوصة إن دلت على شىء فإنما تدل على مدى التطور الذى طرأ فى الزمن الحاضر على الأوضاع السياسية، والذى يريد أن يقرن الاستقلال بالاحتلال، ويدعى صون السيادة العليا للدولة تابعة قد تقيدت حتى حقوق سيادتها الداخلية، فلا تملك ممارسة شئونها الخاصة بها من غير قيد أو شرط. ذلك أن (الحكومة) الفدرالية أو الاتحادية التى أقامها «الواقعيون» فى ليبيا لم تلبث أن عقدت معاهدة «صداقة وتحالف» مع بريطانيا فى ٢٩ يوليو ١٩٥٣، ثم «اتفاق» صداقة وعون مع الولايات

المتحدة الأمريكية في ٩ سبتمبر ١٩٥٤، ثم معاهدة صداقة مع فرنسا في ١٠ أغسطس ١٩٥٥. ولقد حققت على وجه الخصوص المعاهدة مع الإنجليز جميع الأغراض التي سلف ذكرها والتي ظلت بريطانيا طوال السنوات العشر الماضية تبذل كل ما وسعها من جهد وحيلة لبلوغها.

أما بعد، فإن الغرض من الكتاب الذي بأيدينا، إنما هو إظهار حقيقة التطورات التي طرأت على قضية ليبيا، منذ أن بدأ التحضير لهذه القضية عقب توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا في ١٠ فبراير ١٩٤٧، إلى الوقت الذي أبرمت فيه المعاهدة الليبية البريطانية في ٢٩ يوليو ١٩٥٣ ثم المعاهدة الليبية الأمريكية في ٩ سبتمبر من العام التالي؛ ثم المعاهدة الليبية الفرنسية في ١٠ أغسطس ١٩٥٥ وذلك بحث إلى جانب أنه دراسة حية لأساليب الاستعمار الغربي في إحدى مناطق الشرق الأوسط، فهو سوف يكشف القناع عن حقائق كثيرة متصلة بوقائع معينة فى قضية ليبيا لم تتح الفرصة قبل اليوم لبيانها. ولعل من أهم هذه الحقائق ما هو متصل بالأسباب التي جعلت جهاد الوطنيين الأحرار ونجاحهم فى الظفر بقرار الوحدة والاستقلال لوطنهم يذهب هباء منثوراً، ليتسلم قيادة البلاد حفنة من «الواقعيين» يسيرون بها إلى مواطن التهلكة، ولعل من أهم الحقائق التي سوف تتضح لنا كذلك من ثنايا قضية ليبيا، أن الشعوب إذا صمدت فى النضال من أجل حريتها، واختفى من صفوفها «الواقعيون» الذين لا يتورعون عن الخروج على إجماع الأمة، نالت بغيتها. وأما إذا لمس الاستعمار ثغرة فى صفوفها، ووجد من يرضون بالتعاون معه، فإنه لن يتحقق لها شىء من آمالها وأمانها القومية.